

مركزو לשמירה על הזכות לנוע (ע"ר)
Legal Center for Freedom of Movement
مركز للدفاع عن حرية الحركة



الحصار التجاري: تصفية لاقتصاد غزة

تموز ٢٠٠٧

جمعية مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة

سياسة إغلاق المعابر التي تتبعها إسرائيل تدمر القطاع الاقتصادي في غزة وتمنع من سكانها
حقهم في العيش بكرامة.

الإنتاج المحلي معطل وما يزيد عن ٧٥% من المصانع مشلول.

٨٥% من سكان غزة يعتمدون على مؤسسات المساعدات الانسانية .

الإغلاق يحول ١,٤ مليون إنسان إلى متسولين.



ساحة السوق فارغة. سوق الزاوية، غزة، حزيران ٢٠٠٧ . تصوير: جمعية مسلك

1. سياسة تعطيل التجارة

أغلقت إسرائيل بعيد سيطرة حماس على قطاع غزة المعابر المؤدية إلى القطاع ومنه،^١ وتحولت المقاطعة الاقتصادية المفروضة على غزة إلى مقاطعة شاملة. فقد وجهت سلطة الجمارك الإسرائيلية أمراً لأصحاب الشاحنات بعدم نقل البضائع إلى غزة، عدا كمية قليلة من المواد، ذات الاستخدام الإنساني الصّرف.^٢

أمّا النفط والمواد الأولية والأدوية، وتجنباً لكارثة إنسانية فورية، فيسمح لمنظمات المساعدات الإنسانية بإدخالها، لا سيما عبر معبر كيرم شالوم والذي يعاني من قدرة استيعاب محدودة وتبين المعطيات التي حصلت عليها جمعية "مسلك"، وهي منظمة لحقوق الإنسان تدافع عن حرية الحركة للسكان الفلسطينيين، أنّ الصناعة في غزة في انهيار، فقد توقّف عمل ٢,٩٠٠ مصنع، من ضمن نحو ٣,٩٠٠ مصنعاً يعمل في غزة وينتج المواد الغذائية والأدوية ومواد البناء والخشب والورق والفنون اليدوية والهندسية والمعادن والبلاستيك والمطاط.

♦ 75% من مصانع القطاع مشلولة من جراء إغلاق الحدود.^٣ باقي المصانع تعمل بشكل جزئي فقط ولوقت محدود - إلى أن تخلص المخازن من المواد الخام.

♦ نحو 85% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانية لاقتناء المواد الغذائية - وهذا الرقم في تصاعد مستمر.^٤

أحد كبار رجال الصناعة في غزة يقول: "بعد نحو أسبوع عمليات الإنتاج سوف تتوقف".

♦ ثمة نقص خطير في المواد الخام، بما في ذلك الدقيق والسكر، والذي يستخدم منزلياً وصناعياً.

♦ أسعار المواد الخام ذات الاستخدام الصناعي والمنزلي ارتفعت بنسبة ١٥% إلى ٣٤%.

^١ أغلق معبر رفح، القائم بين غزة ومصر، في ١٠ حزيران ٢٠٠٧. أمّا معبر كارني، شريان الحياة بالنسبة لقطاع غزة، الذي يربط إسرائيل بغزة وتنتقل البضائع من خلاله، فقد أغلق في ١٢ حزيران ٢٠٠٧. فيما أغلق معبر إيريز في ١٤/٠٦/٢٠٠٧، وهو الذي يتم عبره انتقال المسافرين من وإلى إسرائيل وغزة، ومنذ ذلك التاريخ سمح بفتحه في حالات إنسانية استثنائية، فقط.

^٢ انظر رسالة رؤوفين ملتسر، نائب مدير سلطة الجمارك، لأصحاب الشاحنات الإسرائيليين، الموجهة في ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ (متوفر لدى جمعية مسلك).

^٣ وفق المعطيات التي جمعها اتحاد الصناعيين الفلسطينيين، الذي يضمّ الصناعات المختلفة في غزة (اعتماداً على معلومات من ٣ تموز ٢٠٠٧) فقد تمّ إغلاق ٧٥% من المصانع التي صمدت أمام صعوبات الاستيراد والتصدير والتي تعاضمت في شتاء ٢٠٠٦ ومع ذلك استمرت بالعمل حتى عشية إغلاق معبر كارني في ١٢ حزيران ٢٠٠٧.

^٤ وفق برنامج الغذاء العالمي (WFP).

◆ نحو ٣٠,٠٠٠ عامل في المصانع يواجهون خطر فقدان أماكن عملهم (يشكل عاملو المصانع نحو ١٠% من مجموع الأيدي العاملة في غزة، يعيل كل منهم بالمتوسط، أسرة مكونة من سبعة أفراد. وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة في غزة يراوح الـ ٣٥%).

◆ لقد أزالته إسرائيل الرمز الجمركي لقطاع غزة من الحواشيب وأصدرت أوامر تمنع كل أشكال الاستيراد إلى قطاع غزة، ما عدا البضائع ذات الطابع الإنساني، مثل التبرع بالمواد الغذائية والأدوية والأجهزة الطبية. ووفق رسالة السيد رؤوفين ملتسر، نائب مدير سلطة الجمارك الإسرائيلية، "لن يسمح بإفراغ الحمولات المعدة للقطاع حتى إشعار آخر. كافة الطلبات المقدمة لإفراغ بضائع سوف تحذف من الحاسوب".^٥ مما يعني أن غزة موصدة في وجه استيراد البضائع.^٦

تعتمد إسرائيل فرضية تقول إن تشديد الحصار الاقتصادي على غزة وإغلاق الحدود في وجه سكانها، سوف يسفران عن وقائع سياسية مرغوب فيها إسرائيلياً. ووفق هذه الفرضية ترى إسرائيل أن بإمكانها إمران أهداف سياسية لمسالتها عن طريق ممارسة الضغط على ١,٤ مليون نسمة من النساء والرجال والأطفال، فالمعاناة سوف تحقق التغيير المرجو - أي إسقاط سلطة حماس في غزة. عملياً إذاً، تمارس إسرائيل هنا سياسة العقاب الجماعي بحق ١,٤ مليون إنسان، منتهكة القانون الإنساني الدولي، وفي نفس الوقت ملحقة الضرر بشكل جلي بالمصلحة الإسرائيلية.

هذه السياسة من شأنها أن تؤدي إلى تدمير القطاع الاقتصادي، وتنشئ في غزة طبقة جديدة من المتسولين، وتحول أعداداً متزايدة من سكان غزة إلى أناس يعتمدون على المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة من جانب ومؤسسات دينية من جانب آخر. إذ أن ٨٧% من سكان غزة

^٥ رسالة السيد رؤوفين ملتسر، نائب مدير سلطة الجمارك، المرسلة في ١٧ حزيران ٢٠٠٧ إلى السيد بار بينطور، مدير عام الرابطة الفوقية لوكلاء الجمارك والشحن الدولي (الرسالة متوفرة لدى جمعية مسلك).

^٦ نظرياً، فإن الامتناع عن تحرير البضائع من الجمارك لا يعرقل عملية حصول سكان غزة على بضائع معفاة من الرسوم الجمركية (كتبرعات وبضائع تصل من الضفة الغربية أو إسرائيل، والتي تقع ضمن ما يطلق عليه اسم "رزمة الجمارك" الإسرائيلية-ال فلسطينية) أو على بضائع تم تحريرها من الجمارك قبل اليوم ١٧ حزيران ٢٠٠٧. ولكن، فعلياً، يتمتع الجيش الإسرائيلي بنقل بضائع لا تحمل طابع الحاجة الإنسانية، كالغذاء والأدوية ومعدات ضرورية. يمكن قراءة قوائم جزئية من البضائع الوافدة إلى غزة في موقع شبكة المعلومات (الإنترنت) للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي www.idf.il. راجع، على سبيل المثال، البيان من اليوم ٢ تموز ٢٠٠٧ المعنون بـ:

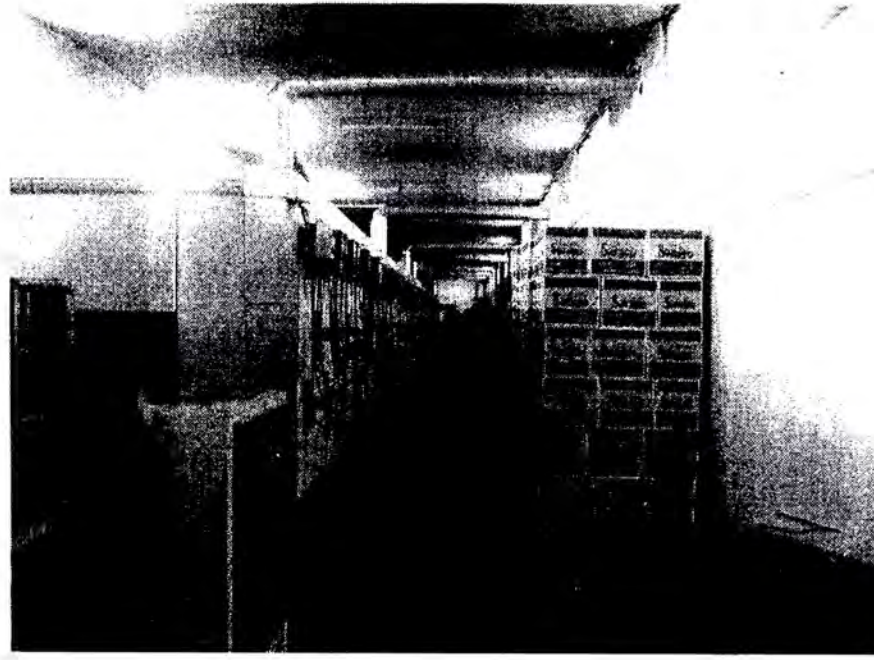
"Summary of Humanitarian Activity in the Gaza Strip Coordinated by the IDF Throughout the Day"

يعيشون اليوم تحت خط الفقر،^٧ والفرص المتاحة لكسب قوتهم بكرامة وبناء مجتمع سوي تتجه إلى التلاشي. وكان شراغا بروش، رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، قد صرح مؤخراً: "إن فرض حصار اقتصادي على قطاع غزة... من شأنه أن يسفر عن كارثة إنسانية، وتفاقم للوضع الأمني السائد في قطاع غزة، مما سيؤدي إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الإسرائيلي".

2. حظر على عبور البضائع - صرخة يأس

"إن منع استيراد المواد الخام إلى غزة سيؤدي إلى شلل الصناعة الفلسطينية. إن إسرائيل لا تعاقب الحكومة بل الشعب. نحن كقطاع خاص ندفع الثمن. نأمل أن لا تعاقب إسرائيل الشعب بأكمله، على إسرائيل أن تدرك أننا بحاجة ماسة لمواد أساسية. كثيرون هم الذين تضرروا بسبب هذا الإغلاق وفقدوا أعمالهم ومصادر رزقهم".

السيد علي الحايك، مدير عام اتحاد الصناعيين الفلسطينيين.



مصنع سرايو للحلويات في غزة - المواد الخام لا تصل، الإنتاج متوقف. تصوير: جمعية مسلك

⁷ وفق تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ (متوفر الموقع الإلكتروني - www.ochaopt.org). يعرف خط الفقر على أنه دخل يعادل الـ \$٢,٤ لليوم الواحد. يعيش نحو ٦٨% من سكان غزة في فقر مدقع - بأقل من دولارين اثنين لليوم الواحد.

تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على استيراد السلع إلى غزة، وهي تتمتع بسيطرة كبيرة على التصدير من غزة إلى دول أخرى وإلى الضفة الغربية.^٨ إلا أن إسرائيل لا تسمح بنقل البضائع من وإلى غزة سواء بالنقل البحري أو الجوي أو البري عبر مصر.^٩ وهكذا لم يتبق أمام سكان غزة سوى اللجوء إلى المعابر المقامة على الحدود مع إسرائيل، وخاصة معبر كارني، من أجل نقل بضائعهم.

أغلقت إسرائيل في يوم ١٢ حزيران ٢٠٠٧ معبر كارني الذي يمثل شريان الحياة للتجارة في قطاع غزة. ومع أن إسرائيل تسمح باستيراد السلع ذات الطابع الإنساني عبر معبر كيريم شالوم، صوفا وإيريز، إلا أن قدرة هذه المعابر على الاستيعاب محدودة جداً. ولذلك تحذر مؤسسات المساعدات الإنسانية من خطر النقص في المواد الأساسية، إذ أن حجم السلع الواردة إلى غزة لا يفي بحاجات السكان اليومية للمواد الأساسية.^{١٠}

وفي ظلّ الغموض الذي يكتنف قضية تزويد الغذاء، شهدت الأسواق ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية. على سبيل المثال ارتفع سعر الدقيق بمعدل ٣٤% ومسحوق الحليب بمعدل ٣٠% والأرز بنحو ٢٠%.^{١١}

"الأسعار جحيم، بكل ما في الكلمة من معنى، إنها مثل الخنجر في الصدر، من أين نجىء بالمال للطعام، حتى في الأيام العادية نحن نتدبر أمورنا بصعوبة، والآن ترتفع الأسعار، كيف نحصل على الطعام؟ أتيت من المغرقة سيراً على الأقدام (مسافة حوالي ٨ كيلومترات) في هذا الحر الشديد، إذ لا أملك النقود لأدفع ثمن السفر، كل شاقّل أدفعه للسفر يخفض بشاقّل حجم الطعام الذي سأشتريه لأولادي".

فاطمة، البالغة ٤٧ عاماً، تشتري السلع في سوق الزاوية الكائن في مدينة غزة.

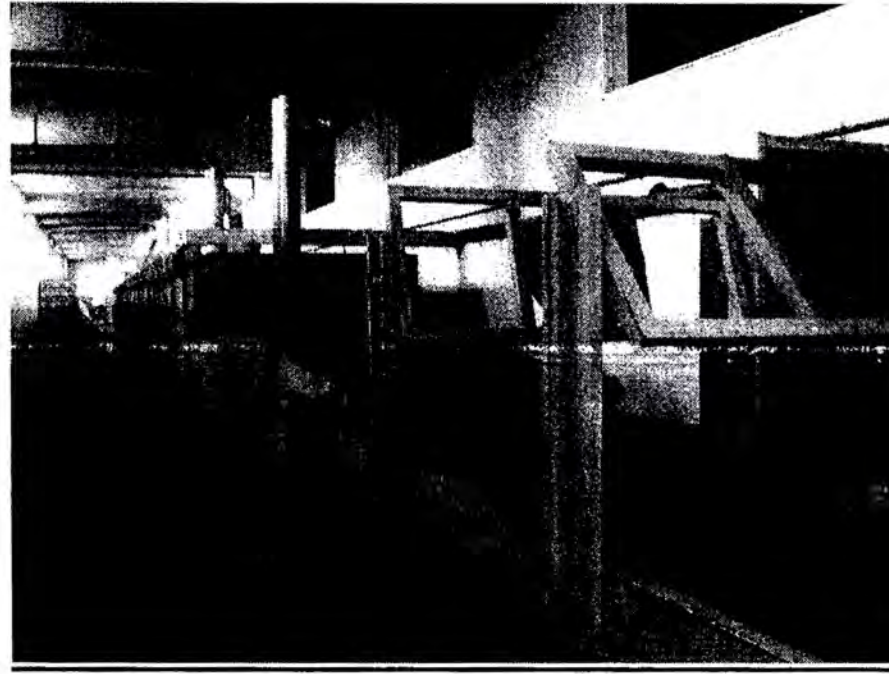
^٨ للاطلاع بشكل أوسع على طبيعة الوسائل التي تمارس إسرائيل من خلالها السيطرة على حدود غزة، أنظر بيان جمعية مسلك "محتلون منفصلون: المكانة القانونية لقطاع غزة"، الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٧، الصفحات ٢٩-٤٥ (متوفر على الموقع الإلكتروني www.gisha.org).

^٩ الاتفاق الذي أبرم حول معبر رفح يسمح بتصدير البضائع عبره. بيد أن إسرائيل، ومنذ حزيران ٢٠٠٦، تعرقل فتح المعبر بشكل منتظم، ما يجعل من غير الممكن تشغيل قناة مباشرة للتصدير بين غزة ومصر. بموجب الاتفاق المذكور لا يسمح باستيراد السلع عبر رفح، وبالمقابل تسمح إسرائيل بدخول البضائع عبر معبر كيريم شالوم، الواقع في إسرائيل، بمحاذاة الحدود الثلاثية بين غزة ومصر وإسرائيل.

^{١٠} أنظر، مثلاً، التقرير عن الوضع الإنساني بغزة في الفترة الواقعة بين ٢٠ و ٢٧ من حزيران ٢٠٠٧ الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ (متوفر في الموقع الإلكتروني www.ochaopt.org).

^{١١} أنظر تقرير الأمم المتحدة الوارد ذكره في الهامش رقم ٩ أعلاه.

بعد أن تمّ إغلاق الحدود وأصدرت الأوامر بعدم تفريغ البضائع التي تقصد قطاع غزة، كما سلف، لم يعد من الممكن نقل بضائع ليست بالتحديد ذات طابع إنسانيّ، مثل الغذاء والدواء والأجهزة الطبيّة. وخلال الأسبوعين الأوليين من الإغلاق أي حتّى يوم ٢٦ حزيران ٢٠٠٧، تراكمت الديون على المستوردين الفلسطينيين والتي بلغت المليون ونصف المليون دولار جرّاء الغرامات فقط، الناتجة عن عدم إعادة الحاويات المستأجرة، والعالقة على جانبي المعابر، وهذه المبالغ في ارتفاع مطّرد.^{١٢} لقد لحقت بالمشاريع أضراراً جسيمة إضافية بسبب خرق اتّفاقات التموين، هذا بالإضافة الى الشلّ الذي ألّم بالصناعة، إلى جانب الخسائر الناتجة عن الضرر الذي يلحق بالبضائع لكونها مكدّسة في المخازن لفترات زمنية طويلة.



خطوط الإنتاج معطّلة. مصنع في غزة، حزيران ٢٠٠٧. تصوير: جمعيّة مسلك

"لقد همش قطاع غزة من الناحية الاقتصادية من خارطة إسرائيل وأجندتها، فإذا وصل الحد بإسرائيل أن تزيل الرمز الجمركي لغزة، ماذا تبقى لغزة؟"

مجدي خليل، مدير عام اتحاد أصحاب الشاحنات الفلسطيني.

المصانع في غزة في انهيار. يعاني أرباب الصناعة منذ فترة طويلة من صعوبات في استيراد المواد الخام وتصدير البضائع، فضلاً عن تزويد غير منتظم للطاقة الكهربائيّة، جرّاء الدمار الذي ألحقته قوّة الطيران الاسرائيلية بمحطّة التوليد الكهربائيّ بغزة في حزيران ٢٠٠٦.

¹² حسب أقوال السيّد مجدي خليل، مدير عام اتحاد أصحاب الشاحنات الفلسطيني.

لقد أغلقت معظم المصانع المصدرة للبضائع حتى قبل الإغلاق المحكم الحالي وذلك بسبب الإغلاقات المتكررة لمعبر كارني في السابق مما وضع العراقيل الكبيرة أمام عمليات التصدير ومسّ بقدرة التنفيذ السليم للعقود التجارية. أمّا اليوم فالصعوبات أصبحت تهدّد بالإغلاق حتى المصانع التي تنتج الموادّ المعدة للاستهلاك المحليّ.

"اضطرت اليوم إلى إغلاق المصنع بسبب نقص في الكاكاو - مادة الخام الأساسية لكل ما ينتجه المصنع. لا أملك مواداً خام أخرى بكثرة، غير أنّ الكاكاو كان أهم ما نفد. نحن بحاجة إلى ١٣٣ نوعاً من المواد الخام لكي نمارس عملنا. يعمل لدي نحو ٣٥٠ عاملاً في المصنع، ٨٥ منهم بأجرة شهرية أما الآخرون فيعملون بشكل يوميّ. لست أدري كيف يمكنني أن أدفع لهم رواتبهم وأجورهم، بناءً على ذلك فقد أقفلت مصنعي اليوم وطلبت من العاملين البقاء في البيت. لقد جعلني الإغلاق أخسر الزبائن الذين أتعامل معهم".

محمد التلباني، صاحب مصنع العودة، المنتج للبسكوت في غزة.



مصنع البسكوت "العودة" مغلق بسبب النقص بالكاكاو، والـ ٣٥٠ عاملاً فيه، الذين يعملون ٢,٤٥٠ فرداً لا يعملون. تصوير: جمعية مسلك

أضرار إغلاق المعابر لم تقتصر على القطاع الصناعي بل طالت أيضاً الإنتاج الزراعي والذي بقي صامداً في غزة قبل إغلاق الحدود، فهو مشلول أيضاً منذ ١٢ حزيران ٢٠٠٧. فالمزارعون غير قادرين على التصدير سواء إلى إسرائيل أو الضفة الغربية أو الخارج، لتبقى الخضراوات

والزهور والمحاصيل الزراعية الأخرى، والتي كانت في السابق تعيلهم وتعيّل عائلاتهم لا تبرح مكانها في المخازن.

"طالما أنّ الحدود مغلقة لا يمكننا القيام بأعمالنا. فرجال الأعمال بحاجة لحرية الحركة. هم بحاجة للسفر للقاء رجال أعمال في أنحاء العالم، من أجل الاستيراد والتصدير من وإلى غزة. أصبحنا نشاهد مصانع مغلقة، وفي تقديري أننا سوف نشهد تسريحاً للعاملين في الصناعة المحلية... إنّ الحصار يمنعنا نحن، رجال الأعمال القادرين على الاستثمار والإنتاج في غزة من العمل. باستطاعتنا أن نحقق أموراً مفيدة في غزة. غير أنّ هذه القيود تقضي على برامجنا. الحصار يمنعنا نحن - القادرون على التأثير - من تقديم المساعدة مما يسبب مغادرة أرباب العمل وانسحاب المستثمرين. يمكننا أن نوّمن العمل للناس ونمنح بعضهم فرصة للعيش بكرامة. نستطيع أن نجلب ازدهاراً في غزة. كلّ ما نحتاجه هو حدود مفتوحة بشكل منتظم وظروفاً لممارسة نشاط تجاريّ منتظم".

فيمسّ الشوا، مدير عام جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.

3. الوضعية القانونية: عقابٌ جماعيّ

وفقاً للقانون الدوليّ تتحمّل إسرائيل - بحكم كونها سلطةً مختلةً لغزة والضفة الغربية - مسؤولية تأمين حاجات السكّان الفلسطينيين وضمان حقوقهم والتّسهيل عليهم قدر استطاعتها لكي يستطيعوا ممارسة حياة طبيعية في غزة.¹³

وتتعاظم مسؤولية إسرائيل لكونها تسيطر على المجالين الجويّ والبحريّ في قطاع غزة، إضافة إلى المعابر البرية التي تصل قطاع غزة بالعالم الخارجي، فضلاً عن نفوذها القويّ على الحدود بين قطاع غزة ومصر. ذلك كلّه يجعل من سكّان قطاع غزة خاضعين للقرارات التي تتّخذها إسرائيل. إنّ سيطرة إسرائيل على حدود غزة يفرض عليها واجب السّماح لسكّانها، والممنوعين

¹³ للاطلاع بشكل أوسع على طبيعة وسائل السيطرة التي تمارسها إسرائيل في غزة والمسؤوليات القانونية المترتبة عنها، أنظر التقرير "محتلون منفصلون"، الصادر عن جمعية مسلك، وكذلك ملاحظة رقم ٧ الواردة أعلاه.

من نقل بضائعهم عبر معابر غير تلك الواقعة على الحدود الإسرائيلية، أن يستوردوا ويصدروا بضائع ويديروا اقتصاداً سليماً.

إن إنكار إسرائيل حق سكان قطاع غزة بدون استثناء في العيش الكريم والعمل، وعدم اعترافها بحقهم في ممارسة حياة طبيعية، يعتبر خرقاً لمسؤولياتها المنصوص عليها في القانون الإنساني والقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان، فضلاً عن القانون الإسرائيلي. إسرائيل ملزمة بالسماح بنقل الغذاء والملابس والأدوية والأجهزة الطبية للفلسطينيين في قطاع غزة، وبتخفيف معاناة المدنيين من سكان القطاع بكافة الوسائل المتاحة لديها.¹⁴

وتتحمل إسرائيل كذلك مسؤولية منح المدنيين الفرصة للعيش الطبيعي.¹⁵ العيش الطبيعي لا يعني توفير الغذاء والماء فحسب، بل أيضاً يعني العيش الكريم والقدرة على كسب القوت، وإفساح المجال لمصانع القطاع لممارسة عملها وتأمين حاجات العاملين فيها لكسب قوتهم، وقوت أفراد عائلاتهم. علاوة على ذلك تتحمل إسرائيل مسؤولية منح سكان غزة الفرصة للعمل وتوفير مستوى معيشة لائق والسعي المتواصل لتحسين ظروف معيشتهم.¹⁶

خلافاً لذلك تضرب دولة إسرائيل هذه المسؤوليات عرض الحائط، وتمارس سياسة العقاب الجماعيّ المنتهكة القانون الدوليّ الإنسانيّ، الذي يقضي بصريح العبارة بعدم شرعية معاقبة أيّ إنسان جراء عمل لم يرق به.¹⁷

¹⁴ المواد ٥٥، ٢٣ و ٥٩ من ميثاق جنيف بشأن الدفاع عن المدنيين أيام الحرب من العام ١٩٤٩ (فيما يلي: "ميثاق جنيف الرابع").

¹⁵ أنظر الفقرة ٤٣ من أنظمة هاغ في شأن قانون الحرب البرية من العام ١٩٠٧. لقد تطرقت محكمة العدل العليا إلى هذا الموضوع بشكل تفصيلي وقضت بأن المسؤولية تشمل إفساح المجال للعيش في ظروف طبيعية في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة. أنظر، على سبيل المثال، الالتماس حامل الرقم ٨١/٦٩ بشأن أبو عيطة ضد قائد منطقة يهودا والسامرة قرارات الحكم ٣٧(٢)، ١٩٧، ٢٢٨.

¹⁶ أنظر المواد ٦ و ١١ للميثاق الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من العام ١٩٦٦.

¹⁷ أنظر الفقرة ٥٠ لأنظمة هاغ الصادرة العام ١٩٠٧ (أنظر الملاحظة ١٤ أعلاه) وكذلك المادة ٣٣ لميثاق جنيف الرابع.

4. توصيات عملية

تلقت جمعية مسلك من وزارة الأمن ردًا على طلبها فتح المعابر إلى غزة جاء فيه:

بالنسبة لمعبر كارني، نود أن نذكر من جديد أن المعبر مغلق منذ يوم ١٦ حزيران ٢٠٠٧ في أعقاب الإعلان الصادر عن الجانب الفلسطيني بعيد المواجهات الداخلية في القطاع، حيث لا يمكن تشغيله في ظل هذه الظروف، فضلاً عن عدم القدرة على إحباط العمليات الإرهابية في المعبر أو سلب السلع الواردة إلى القطاع جرّاء غياب الجهة الفلسطينية المسؤولة عن تشغيل المعبر.^{١٨}

تتفهم جمعية مسلك أن التغييرات التي طرأت مؤخراً على صعيد القوى الداخلية في القطاع من شأنها أن تستلزم بعض التغييرات في آلية تنسيق فتح المعابر، والتي كانت تدار حتى هذه اللحظة من الجانب الفلسطيني من قبل قوات أمن الرئاسة التابعة للرئيس محمود عباس .

إن فتح المعابر الجزئي، من أجل نقل مساعدات إنسانية، يؤكد أنه وبالرغم من سيطرة حماس على المواقع الرئيسية فإنه من الممكن فتح الحدود والسماح لسكان غزة بنقل البضائع في سبيل تأمين العيش الكريم . إن مهمة إيجاد آلية تنسيق جديدة - إن استدعى الأمر لذلك - ملقاة على عاتق إسرائيل لكونها القوة التي تحكم نقل البضائع من غزة وإليها عبر البحر والجو والبر. أما مسؤولية تقديم التسهيلات في سبيل توفير آلية التنسيق فهي ملقاة على عاتق القادة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك بمساعدة ممثلين دوليين إن اقتضى الأمر.

¹⁸ رسالة الرائد قوبي غيرتسهولف، مساعد منسق عمليات الحكومة في المناطق المحتلة إلى المحامي نوح بيلغ من يوم ٢٧ حزيران ٢٠٠٧ (متوفر لدى جمعية مسلك).

توصيات للتنفيذ الفوريّ

• لوزير الأمن:

- العمل بشكل فوريّ لفتح معبر كارني، المعبر التجاريّ الذي يصل غزة بإسرائيل والتعاون مع جهات فلسطينيّة و/أو دوليّة قادرة على التنسيق بشأن فتح المعبر من جهة غزة، بغض النظر عن المواقف السياسيّة لهذه الجهات.
- الإفراج عن البضائع التجاريّة المحتجزة في نقاط الجمارك وتوجيهها إلى غزة.
- السّماح للتصدير من غزة عبر المعابر التجاريّة.
- فتح حدود غزة لعبور المسافرين.

- إلى قادة السلطة الفلسطينيّة في غزة والضفّة الغربيّة: التحرك العاجل من أجل تنسيق فتح المعابر التجاريّة في غزة، وذلك من خلال الالتزام بتلبية حاجات سكّان غزة بغض النظر عن مواقفهم السياسيّة.

- إلى مصر والمجموعة الدوليّة: تقديم المساعدات العاجلة والقيام بجهود فوريّة لاعادة فتح حدود غزة أمام عمليّتي التصدير والاستيراد.